

محددات فعالية قناة الائتمان الضيقة في نقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد الجزائري (2001-2019): دراسة تحليلية

Determinants of the effectiveness of the narrow credit channel in transmitting the impact of monetary policy to the Algerian economy (2001-2019): an analytical study

صفية قنيفة¹، الطاهر جليط²

Safia GUENIFA¹, Tahar DJALLIT²

¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)، s.guenifa@univ-jijel.dz

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية

² جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)، tahardjellit@yahoo.fr

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة

تاريخ القبول: 2021-10-25

تاريخ الاستلام: 2021-02-01

ملخص :

سعت هذه الدراسة إلى تقصي محددات فعالية قناة الائتمان الضيقة لنقل أثر السياسة النقدية للاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001-2019)، بالاعتماد على مجموع من المحددات المرتبطة أساسا بخصائص المنظومة المالية والمصرفية التي ركزت عليها الدراسات التجريبية في هذا الموضوع، لهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى أن سبب ضعف قناة الائتمان الضيقة يرجع أساسا لفائض السيولة المصرفية الهيكلي وضعف إدارته خلال هذه الفترة كنتيجة لارتفاع عوائد قطاع المحروقات وارتفاع المخاطر في البيئة المصرفية، أضف إلى ذلك طبيعة القطاع المصرفي ذو التركيز المرتفع وتخلفه وغياب دور السوق المالي.

كلمات مفتاحية: قناة الائتمان الضيقة، أثر السياسة النقدية، فائض السيولة المصرفية.

تصنيف JEL : E51 ; E52 ; E58 .

Abstract :

This study sought to investigate the determinants of the effectiveness of the narrow credit channel to transfer the impact of the Algerian economic monetary policy during the period (2001-2019), based on a set of determinants mainly related to the characteristics of the financial and banking system on which the experimental studies focused on this topic. For this purpose, the descriptive analytical method was used. The study concluded that the reason for the weakness of the narrow credit channel is mainly due to the structural bank liquidity, and the weakness of its management during this period as a result of the high revenues of The hydrocarbon sector and The high risks in the banking environment, in addition to the nature

¹ المؤلف المرسل: صفية قنيفة، s.guenifa@univ-jijel.dz

of the banking sector with a high concentration and its backwardness and the absence of the role of the financial market.

Keywords : Narrow credit channel; effects of monetary policy; surplus bank liquidity.

Jel Classification Codes : E51; E52; E58.

1. مقدمة :

تعد قنوات انتقال السياسة النقدية مرحلة مهمة في بناء إستراتيجية السياسة النقدي، فقد يترتب عن الجهل بهذه القنوات من حيث طبيعة تأثيرها وتوقيت نقل الأثر إلى اتخاذ إستراتيجية خاطئة، نظرا لاختلاف آلية تأثير السياسة النقدية على الناتج الحقيقي والتضخم من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، وذلك باختلاف طبيعة نظامها الاقتصادي والمالي.

تختلف طبيعة النظام المالي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، حيث يغلب على هذه الأخيرة النظام المصرفي أين تتراجع فيه دور الأسواق المالية في عملية التمويل مؤديا إلى تراجع دور قنوات التقليدية، حيث يدعم ذلك وجود قناة ائتمان مصرفي، رغم ذلك تتأثر هذه القناة بمجموعة من العوامل التي من شأنها الحد من فعاليتها في نقل الآثار النقدية للاقتصاد، ذلك أن نجاح السلطة النقدية في تمرير قراراتها من خلال هذه القناة يرتبط بقدرتها على التأثير في عرض القروض المصرفية، من خلال التأثير على ميزانيتها ومستوى احتياطياتها ومدى التحكم في حاجتها لإعادة التمويل والذي يعبر عن قناة الائتمان المصرفي الضيقة، هذا من جهة، من جهة أخرى يتطلب إكمال انتقال هذا التأثير وتوسيعه ضرورة اعتماد أصحاب العجز على التمويل المصرفي والذي يعبر عن قناة الائتمان المصرفي الواسعة.

يعكس النظام المالي في الجزائر كغيرها من الدول النامية آلية النقل النقدي المعتمدة، أين يقوم صناع القرار النقدي بتمرير قراراتهم النقدية إلى لاقتصاد بالاعتماد على المصارف من خلال قناة الائتمان المصرفي، خاصة مع الاتجاه لآلية السوق والتحرير الذي عرفته المنظومة المصرفية الذي صاحبه تغير في خصائصها وفي إستراتيجية عمل السياسة النقدية وتوجهها إلى سياسة غير مباشرة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 وما تبعه من قوانين، والتي تعتبر بمثابة مساهمة للتوجه لاقتصاد السوق وتبني مبادئه. تؤكد الدراسات القليلة الأخيرة المنجزة في هذا الموضوع محدودية وضعف قناة الائتمان الضيقة في نقل القرارات النقدية للاقتصاد، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن محددات قناة الائتمان الضيقة حتى يتم التعرف على العوامل التي تحد من فعاليتها، لذلك: "ما هي أهم محددات فعالية قناة الائتمان

الضيقة في الجزائري خلال الفترة 2001-2019؟"

تقتضي الإجابة على التساؤل الرئيسي اختبار الفروض الآتية:

- تتراجع فعالية قناة الائتمان الضيقة مع وجود فائض سيولة في المنظومة المصرفية؛
- تحجم المصارف في الجزائر عن منح القروض لأسباب غير مرتبطة بحجم تعيبتها للدخار وحجم احتياطياتها.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية الكبيرة لهذه القناة ضمن آليات النقل النقدي الأخرى، نظرا للدور والأهمية التي تحتلها المنظومة المصرفية ضمن منظومة التمويل في الاقتصاد الجزائري، ما تطلب التعرف على مختلف العوامل المؤثر عليها. نتيجة لذلك وبغية تحقيق هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، للتعرف والإحاطة بالعوامل المؤثرة على قناة الائتمان الضيقة كما تطرقت له الدراسات التجريبية، ووصف وتحليل تأثير تلك العوامل على ضوء المنظومة المصرفية الجزائرية.

لهذا الغرض، تم تخصص المحور الأول لطبيعة القنوات التي تقوم على الائتمان المصرفي، أما المحور الثاني، يتم فيه الإحاطة بمحددات قناة الائتمان الضيقة بناء على ما تطرقت له الدراسات، ليتم في المحور الثالث، وصف وتحليل هاتاه المحددات على ضوء المنظومة المصرفية الجزائرية.

2. الإطار النظري للقنوات التي تقوم على الائتمان المصرفي

1.2 مدخل للقنوات التي تقوم على الائتمان المصرفي:

تمثل قنوات السياسة النقدية روابط خاصة تنتقل من خلالها إجراءات السياسة النقدية، أما آلية تأثير السياسة النقدية تعبر عن عمل هذه القنوات في نقل ذلك الأثر إلى النتاج والأسعار (بقبق و بورقعة، 2016، صفحة 03)، حيث يرى كل من "S.Mishkin, Boivin, T. Kiley"، أن التعرف على آلية انتقال السياسة النقدية يسمح أولاً، بتقييم السياسة النقدية المنتهجة في نقطة زمنية معينة، ثانيا، حتى يتسنى لصانعي السياسة النقدية القيام بتحديد دقيق لتوقيت تأثير سياستهم على الاقتصاد، حيث يمكن أن يترتب عن الجهل بذلك آثار عكسية لتلك السياسة. لذلك ظهر اهتمام كبير بآلية التحويل النقدي والعمل على فهمها خاصة مع التطورات والتغيرات التي طرأت عليها (Boivin, Kiley, & Mishkin, (b) 2010, pp. 1-2).

إن الآلية التقليدية التي تعمل من خلال تأثير السياسة النقدية على أسعار الفائدة قصيرة الأجل التي تؤثر بدورها على تكلفة رأس المال ومن ثم الإنفاق على السلع المعمرة، إجمالي الطلب والإنتاج، لا تعطي التفسير الكامل لهذا التأثير، نظرا لتأكيد الدراسات التجريبية على وجود تأثير ضعيف لسعر الفائدة على الإنفاق، إضافة إلى ذلك يتم افتراض وجود تأثير كبير للسياسة النقدية على أسعار الفائدة قصيرة الأجل في المقابل يكون لها تأثير أقل على أسعار الفائدة طويلة الأجل وخاصة الحقيقية، رغم هذا يظهر تأثير كبير للسياسة النقدية على الإنفاق على الأصول المعمرة والإسكان ومعدات (Bernanke & Gertler, 1995, pp. 27-28)، أضف إلى ذلك أن الآلية التقليدية تعمل في ظل أسواق مالية كقوة، وهذا ما لا يتطابق مع الواقع الذي تكون فيه الأسواق المالية ذات كفاءة معلوماتية غير كاملة خاصة ما تعلق بأسواق الائتمان، التي يترتب عنها الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية. أدت العيوب التي يتميز بها السوق إضافة إلى الأسباب السابقة بخلق فجوة في تفسير الآلية التقليدية، ما دفع بالبحث عن قنوات إضافية لانتقال

الآثار النقدية، وذلك من خلال تسليط الضوء على دور المصارف من خلال الائتمان، ذلك بتحديد سعره وكميته (Ouédraogo, 2011, pp. 35–36).

2.2 أنواع القنوات التي تقوم على الائتمان المصرفي:

وفقا لهذه القنوات لا تؤثر السياسة النقدية على سعر الفائدة في السوق فقط بل أيضا على علاوة التمويل الخارجي (في ظل فرضية عدم قابلية الاستبدال)، ويتم ذلك وفق آليتين، تمثل الأولى في القناة الضيقة، حيث تؤثر السياسة النقدية على علاوة التمويل للمقرضين، أما وفقا للقناة الثانية، القناة الواسعة تؤثر السياسة النقدية على علاوة التمويل للمقرضين (Iacoviello & Minetti, 2008, p. 70).

1.2.2 قناة الائتمان الواسعة (قناة الميزانية العمومية):

تطلق هذه القناة الائتمان الواسعة - كما سبق الذكر - من فرضية أن جميع وسائل التمويل الخارجي هي بدائل غير كاملة للتمويل الداخلي، حيث يمثل فارق التكلفة بين هذين النوعين علاوة التمويل الخارجي، تعمل هذه القناة بنقل أثر السياسة النقدية من خلال تأثيرها على هذه الأخيرة ومن ثم التأثير على الميزانية العمومية للمقرضين، وقدرتهم على الاقتراض (Kierzenkowski, 2001, p. 2).

تقدم هذه القناة تفسيراً آخرًا لقناة الائتمان المصرفي، وفق نظرة أكثر ملاءمة للواقع الحالي، ذلك انطلاقاً من عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والشركات والتي تفسر أولاً، وضعية التي يكون فيها المقرضين أقل اطلاعاً بالوضع الحقيقي للمؤسسة المقترضة مقارنة بما تعرفه هي (الاختيار العكسي)، من جهة أخرى أن المقرض ليس لديه القدرة على التحكم بقرارات المؤسسة بعد منحها القرض، حيث يمكن أن تتخذ قرارات تؤدي بها إلى عدم القدرة على السداد، عليه يدرج المقرضون إلى تكلفة الائتمان علاوة لتعويض مخاطر عدم الاسترداد، وهي دالة عكسية للقيمة الصافية للمؤسسة التي تعكس مركزها المالية وقدرتها على تقديم الضمانات، من خلال هذه العلاقة تؤثر السياسة النقدية على الميزانية العمومية للمؤسسات، ذلك أن السياسة النقدية التوسعية يترتب عنه انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار الأسهم ما يحسن حقوق الملكية الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثمار وفقاً للآلية السابقة، ليتضخم تأثير السياسة النقدية من خلال قناة الائتمان الواسعة من خلال انخفاض علاوة الخطر (Plihon, 2004, p. 103).

2.2.2 قناة للائتمان الضيقة (قناة عرض الائتمان، قناة الإقراض):

تعمل قناة الإقراض الضيقة من خلال الدور الخاص للمصارف في النظام المالي كوسيط مالي وحلها لمشاكل المعلومات غير المتكافئة في أسواق الائتمان، (Boivin, Kiley, & Mishkin, (b) 2010, p. 17) فمع عدم قابلية الاستبدال الكامل بين القروض المصرفية والأصول المالية، ستؤثر السياسة النقدية الانكماشية على جانب

التزاماتها (خصوصها) حيث ستستنزف ودائعها، لتواجه هذا الانخفاض من خلال زيادة الالتزامات المدارة (مثل شهادات الإيداع) أو من خلال تخفيض أصولها (قروض وأوراق مالية)، ستتجه المصارف لتخفيض هذه الأخيرة خاصة في شكل قروض نظرا لارتفاع تكلفة تعويض الانخفاض في ودائعها (حتى تحافظ على إجمالي أصولها بما يتماشى مع التزاماتها المنخفضة) (Iacoviello & Minetti, 2008, p. 70). فالسياسة النقدية الانكماشية ستخفض أسعار أصول المصارف الذي يؤدي إلى تدهور رأس مال المصرف حيث تصبح تكلفة التمويل الخارجي للمصارف أعلى، وهذا راجع إلى أن انخفاض أسعار الأصول يؤدي إلى ارتفاع خسائر في محفظة قروض المصارف وتراجع جودة الائتمان، نتيجة لانخفاض قدرة ورغبة المقترضين في سداد قروضهم، الذي يؤدي بدوره لانخفاض سيولة المصارف وقدرتها على منح القروض ومنه أصبح المقترضين الذين يعتمدون على المصارف أقل قدرة على الحصول على الائتمان، ما يخفض من الطلب الكلي (Boivin, Kiley, & Mishkin, (b) 2010, p. 17)، ليتبع هذا التأثير من خلال الميزانية العمومية للمصارف انخفاض في الاستثمار والطلب الكلي والنتائج أكبر من التأثير الذي تحدثه القناة التقليدية (Kierzenkowski , 2001, p. 2). عليه تؤكد هذه الآلية على دور المصارف كمقرض في تمرر هذا الأثر للاقتصاد الحقيقي (Ouédraogo, 2011, p. 39)، فقرارات السياسة النقدية لن يؤثر على جانب الطلب على الائتمان من خلال قناة الميزانية العمومية فقط، بل أيضا على جانب عرض الائتمان من خلال قناة الإقراض المصرفي (Ferreira , 2010, p. 232)

3. الأدلة التجريبية لمحددات قناة الائتمان الضيقة

ترتبط فعالية قناة الائتمان الضيقة بمدى فعالية قدرة البنك المركزي في التأثير في احتياطات المصارف في الاقتصاد الكلي والتأثير على عرض القروض، ويتوقف ذلك على مجموعة من المحددات المرتبطة أساسا بخصائص المنظومة المصرفية والمالية، يتم الإحاطة بأهم المحددات بناءً على بعض الدراسات.

1.3 طبيعة هيكل التمويل في الاقتصاد:

تشير الدراسات التجريبية أن طبيعة الهيكل المالي توضح طبيعة القناة الفعالة، حيث كلما كانت الاقتصاد يعتمد أكثر على الأسواق المالية في عملية التمويل زادت أهمية قناة الأصول، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم رزمة السوق المالي وحجم التداول، وكذلك يمثل حجم أصول السوق المالي الجزء الأكبر من إجمالي أصول النظام المالي. في مقابل ذلك تنخفض فعالية سعر الفائدة وأهمية قناة الائتمان كقناة للسياسة النقدية، عندما تقل عملية التمويل من خلال القطاع المصرفي. (stakinas & Stasiukynaitis, 2017, p. 69)

2.3 حجم المصارف (رزمة المصارف):

قامت العديد من الدراسات التجريبية بدراسة قرار التمويل والإقراض من قبل المصارف، وذلك اعتماداً على حجمها، حيث توصل كل "Stein Kashyap"، إلى وجود استجابة متباينة بالنسبة للبنوك الكبيرة اتجاه السياسة النقدية الانكماشية، على النقيض من ذلك فقد استجابت المصارف الصغيرة بشكل أكبر لصددمات السياسة النقدية وذلك بخفض الإقراض على المدى القصير، (Hubbard, 1995, p. 5) حيث يسمح المزيد من رأس مال المصارف بتحمل الصدمات النقدية والحقيقية والحد من تأثير انخفاض الودائع على القروض، فحسب "Jimenez et al" أن الارتفاع في سعر الفائدة بنسبة واحد في المائة يؤدي إلى انخفاض القروض الممنوحة من طرف المصارف الأقل رسمة بنسبة 3.9 بالمائة وبشكل أكبر من المصارف جيدة الرسمة في إسبانيا، يشير "Kishan and Opiela"، لرأس المال الجيد وليس رأس المال الكبير فقط، حيث وجدوا أن المصارف ذات رأس المال الجيد _ بالاعتماد على نسبة رأس المال إلى الأصول _ أكثر حماية لقروضها اتجاه صدمات السياسة النقدية، حيث يكون وصولها أسهل للتمويل غير المؤمن. (Martynova, 2015, p. 5)

3.3 سيولة المصارف وقدرتها على الاستبدال:

يوسع "Kashyap and Stein"، التحليل ويشير إلى أن المصارف ستختلف في استجابتها بناءً على وضع السيولة، فالمصرف الذي لديه حيازات كبيرة من الأوراق المالية سيكون لديه خيار التكيف مع الانخفاض في الودائع من خلال بيع بعض الأوراق المالية، بينما تضطر المصارف التي لا تملك حيازات كبيرة من الأوراق المالية إلى تقليص محفظة قروضها، فوفقاً لشريحة كبيرة من المصارف وجدوا أن محافظ القروض المصارف الصغيرة والأكثر سيولة هي الأكثر استجابة لصددمات السياسة النقدية. (Peek & Rosengren, 2013, p. 11)

4.3 حجم المصارف الأجنبية داخل الدولة:

تراجع التضخيم المحلي لقناة الائتمان الضيقة مع العولمة المتزايدة للمصارف، حيث يرى كل من "Cetorelli and Goldberg"، أن المصارف التي لديها عمليات دولية أصبح لديها القدرة على عزل نفسها عن الصدمات النقدية. عليه فالارتفاع في عدد المصارف الأجنبية داخل الدولة وتغلغلها يؤدي إلى إضعاف قناة الائتمان الضيقة، ذلك أن المصارف الأجنبية تستجيب بشكل أقل لصددمات السياسة النقدية مقارنة بالمصارف المحلية، بسبب قدرتها على الوصول للتمويل من خلال المصارف الأم التابعة لها. (Peek & Rosengren, 2013, pp. 12-18)

5.3 تطور الابتكارات المالية:

تشير العديد من الأدلة على أن التطورات التي عرفتها الأسواق المالية قد أضعفت قناة الائتمان الضيقة، ذلك لتقليص اعتمادها على الودائع لتمويل قروضها، فوفقا لـ "Altunbas, Gambacorta, Marqués"، أن زيادة نشاط التوريق قد أضعف قناة الائتمان المصرفي الضيقة وذلك وفقا لآيتين رئيسيتين، أولا، سمح التوريق المصارف للحصول على السيولة في أوقات التشديد النقدي، ثانيا، يوفر التوريق للمصارف القدرة على تحويل جزء من مخاطر الائتمان بسرعة إلى السوق وبالتالي تقليل متطلباتها لرأس المال و تعزيز قدرتها على منح قروض أكبر (Altunbas, Gambacorta, & Marqués, 2007, p. 6).

4. محددات قناة الائتمان الضيقة في الجزائر

بناءً على خصائص المنظومة المالية والمنظومة المصرفية على وجه التحديد، يتم التعرف على العوامل التي تدعم وجود هذه القناة لتمرير آثار السياسة النقدية للاقتصاد، وكذلك العوامل التي تعيق فعاليتها.

1.4 هيمنة القطاع المصرفي على عملية تمويل الاقتصاد:

يعرف هيكل تمويل الاقتصاد الجزائري الاعتماد الكبير على القطاع المصرفي مقارنة بالسوق المالي الذي يعرف تغيب شبه تام في عملية التمويل*، كما يظهره الجدول:

الجدول 1: تطور التمويل من خلال القروض المصرفية والسوق المالي خلال الفترة (2001-2019).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

* التمويل في السوق المالي = رسملة البورصة + تراكم التمويل بالسندات (قيمة السندات المصدرة في كل سنة - السندات التي وصل تاريخ استحقاقها).

27.2	31	23.7	23.6	22.4	23.5	25	26.3	28	25.5	القروض المصرفية إلى PIB %
1.3	1.9	1.7	1.8	2	1.7	1.1	0.4	0.5	0.6	تمويل السوق المالي إلى PIB %
ديسمبر 2019		2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
53.1		49.2	47.8	45.1	43.5	37.7	31	26.4	25.5	القروض المصرفية إلى PIB %
1		1	1.1	1.2	1.2	0.2	0.4	0.5	0.6	تمويل السوق المالي إلى PIB %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie : «Rapports annuels de 2002 à 2017, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, de 2008-2019».
- COSOB : «Rapports annuels de la COSOB, de 2005 à 2019».

- شلغوم عميروش (2018/2017)، تحولات النظام المالي وفعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

يساهم التمويل من خلال السوق المالي (الأسهم والسندات) في الاقتصاد إلا بما نسبته 2% من الناتج في أحسن الأحوال، تظهر هذه النسب الضعف الكبير لهذا السوق لتلبية حاجة التمويل في الاقتصاد، في المقابل لا يعكس ذلك قدرة المنظومة المصرفية على سد هذا العجز وتوفير التمويل اللازم، الذي يمكن من خلاله إعطاء أهمية لقناة الائتمان المصرفي كقناة للسياسة النقدية، خاصة خلال الفترة (2013-2001) حيث كانت نسبة القروض المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي محصورة بين 22.4% و 31%، لتعرف زيادة مستمرة ومعتبرة خلال الفترة (2014-2019) حيث انتقلت من 37.7%، في سنة 2014 إلى 53.1% في سنة 2019. إن هذا التحسن في أهمية التمويل المصرفي للاقتصاد خلال السنوات الأخيرة، سيعزز من قناة الائتمان المصرفي، ويدعم أهم الخصائص التي تجعلها كقناة يعتمد عليها بنك الجزائر لتمرير قراراته النقدية غير المباشرة، حيث يمثل هو البديل التمويلي الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الوضعية الحالية التي يعرفها السوق المالي.

2.4 ضعف رسيمة المصارف: أتاح قانون النقد والقرض 90-10 (حاليا الأمر 03-11) بإنشاء مصارف

خاص بحيث لم يعد القطاع المصرفي محتكرا من المصارف العمومية، رغم ذلك يبقى إجمالي رأس مال المصارف

ضعيفا، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول 2: رأس مال المصارف التجارية في الجزائر للفترة (2017-2019). (الوحدة: مليار دج)

المصارف العمومية		المصارف الخاصة (الأجنبية)	
رأس المال	اسم المصرف	رأس المال	اسم المصرف
150	البنك الوطني الجزائري (BNA)	15	بنك البركة الجزائري (مختلط) " Banque Al Baraka "d'Algérie
		10	Citibank Algeria
230	بنك الجزائر الخارجي (BEA)	10	بنك العرب "ABC bank"
		10	صندوق التعاون الفلاحي والاستثمار بنك الجزائر Calyon Algérie
48	القرض الشعبي الجزائري (CPA)	10	Société Générale Algérie
		10	البنك العربي "PLC"
36.800	بنك التنمية المحلية BDL	10	BNP Paribas El Djazai
		17.194	Trust Bank Algeria
46	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)	10	بنك الاسكان للتجار والتمويل " The Housing Bank "for Trade and Finance-Algeria
		10	بنك الخليج " Algeria Gulf Bank"
33	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	15	بنك فرنسا الجزائر "Fransabank El Djazair"
		10	Natexis banque
		10	HCBS Algérie
		10	"Al Salam Bank-Algeria" السلام " بنك

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المواقع والتقارير السنوية للمصارف التجارية في الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول، أن أغلب المصارف الخاصة يتراوح رأس مالها بين 10 و 17 مليار دج، فبالرغم من ارتفاع رأس مال المصارف العمومية مقارنة بالمصارف الخاصة، تبقى ضعيفة إذا ما قورنت برأس مال المصارف في دول أخرى. كذلك رغم أن صغر هذه المصارف عادة ما تكون خاصية سلبية للمنظومة المصرفية، إلا أن ذلك قد يؤثر بشكل إيجابي على قدرة السلطة النقدية في التأثير على الميزانية العمومية للمصارف الصغيرة وعرضها للقروض، حيث ستكون استجابتها أكبر مقارنة بالمصارف الكبيرة، ما يسهل تمرير القرارات النقدية من خلال قناة الائتمان الضيقة.

3.4 المصارف الأجنبية في الاقتصاد:

سمح قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض (حاليا الأمر 03-11) على غرار المصارف الخاصة بتحرير المنظومة المصرفية خارجيا من خلال السماح للمصارف الأجنبية بمزاولة النشاط داخل الدولة. يتشكل الجهاز المصرفي حاليا من 29 مصرفا ومؤسسة مالية، منها 20 مصرفا تجاريا ، كان عددها متدبدا خلال الفترة 2002-2007 بين 17 و21 مصرفا، لتستقر عند 20 مصرف ابتداءً من سنة 2008. شهدت السوق المصرفية أول دخول للمصارف الأجنبية سنة 1991 من خلال بنك البركة ذو رأس مال مختلط، ليعرف عددها تطورا من 6 مصارف سنة 2001 إلى 14 مصرفا سنة 2008 بما فيها المصارف ذات رأس المال المختلط. لتستقر طوال الفترة 2008-2019 عند هذا العدد.

الجدول 3: تطور عدد المصارف الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	-2008 2019
إجمالي المصارف	-	18	20	21	18	17	18	20
المصارف الأجنبية	6	8	9	10	10	11	12	14
المصارف الأجنبية%	-	44.4	45	47.6	55.6	64.7	66.7	70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مواقع المصارف الأجنبية العاملة في الجزائر.

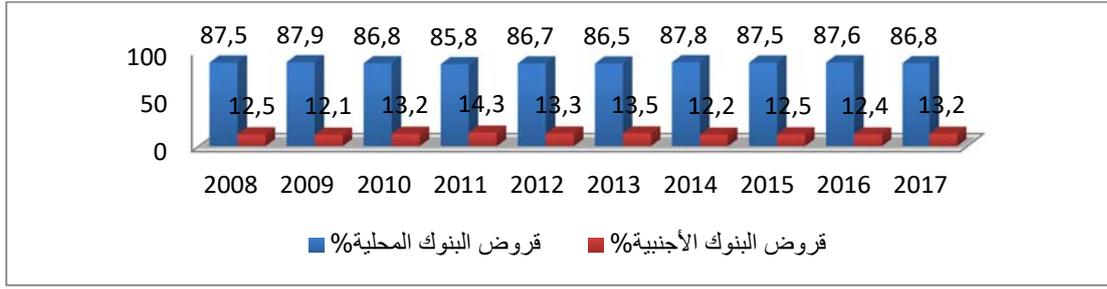
- Banque d'Algérie : «Rapports annuels de 2002 à 2017».

إن تعاضم دور المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي الذي أصبح يمثل ابتداءً من سنة 2008 ما نسبته 70% من عدد المصارف، سيترتب عنه كما تم التطرق له سابقا تأثيرا سلبيا على قناة الائتمان الضيقة، بحيث سيضعف ذلك من قدرة بنك الجزائر على التأثير في الاحتياطات الكلية للمصارف وقدرتها على منح القروض، من خلال لجوء هذه المصارف إلى إعادة التمويل من المصارف الأم التابعة في بلد المنشأ.

لا يكفي النظر لعدد المصارف الأجنبية وحده للحكم على تعاضم دورها في الاقتصاد وتأثيرها على قناة الائتمان الضيقة، لذلك يتم الاستعانة بقيمة القروض الممنوحة من طرف المصارف الخاصة والتي تمثل كلها مصارفا أجنبية خلال الفترة (2008-2017)، وفقا للشكل الآتي:

الشكل 1: تطور الحصة السوقية للمصارف الأجنبية والمحلية من إجمالي القروض المصرفية(%) خلال

الفترة (2008-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Banque d'Algérie : «Rapports annuels de 2002 à 2017.

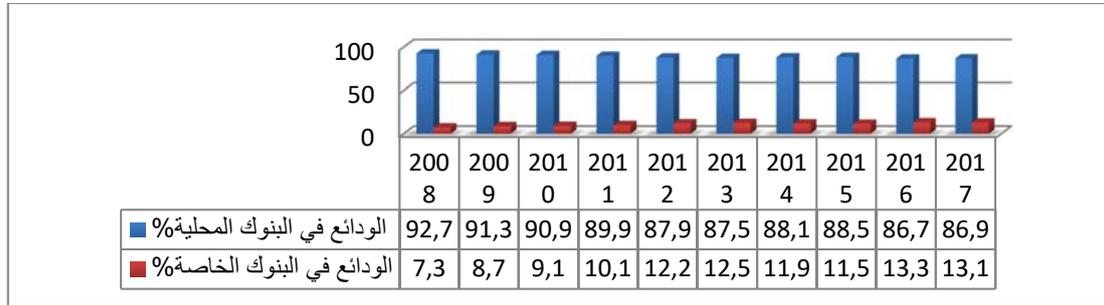
يظهر الشكل جليا هيمنة المصارف المحلية (العمومية) على عملية الإقراض، حيث تراوحت نسبة القروض المقدمة من طرف المصارف الأجنبية خلال الفترة (2017-2008) ما بين 12.1% و 14.3% من إجمالي القروض، مقابل نسبة تتراوح ما بين 85.8% و 87.9% للمصارف المحلية، عليه فبالنظر إلى نسبة القروض المقدمة من طرف المصارف الأجنبية يظهر ضعف هيمنتها على القطاع المصرفي، الأمر الذي لا يتأكد معه ما تم الوصول إليه سابقا، بحيث لا يمكن أن يكون لها تأثير كبير على عرض القروض وإضعاف انتقال القرارات النقدية من خلال قناة الائتمان الضيقة.

4.4 قطاع مصرفي مرتفع التركيز:

تعتبر السوق المصرفية الجزائرية ذات تركيز مرتفع، حيث تمثل رسمة أكبر خمسة مصارف 510.800 مليار دج من إجمالي رسمة المصارف 700.994 مليار دج للفترة (2017-2019) كما موضح في الجدول (1)، أي بنسبة تركيز تفوق 70%، والتي تمثل في نفس الوقت المصارف العمومية. تسيطر هذه الأخيرة المتمثلة في ستة مصارف كذلك على عملية الإقراض، أين تتراوح نسبة القروض الممنوحة من طرفها ما بين 85.7% و 95.6% من جمالي القروض خلال الفترة (2017-2001).

تعرف تعبئة المدخرات أيضا الارتفاع الكبير في حصة المصارف العمومية بنسبة تتراوح بين 86.7% و 94.4% خلال الفترة (2017-2001) من إجمالي تعبئة المدخرات. عليه فالتركيز الكبير للسوق المصرفية سيؤدي إلى تباين كبير في استجابة المصارف لقرارات بنك الجزائر، ما يترتب عنه محدودية قدرته في التأثير على الميزانية العمومية الإجمالية للقطاع المصرفي والعرض الإجمالي للقروض.

الشكل 2: تطور الحصة السوقية للمصارف العمومية والخاصة من إجمالي الودائع المصرفية (%) خلال الفترة (2017-2001).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie : «Rapports annuels de 2002 à 2017.

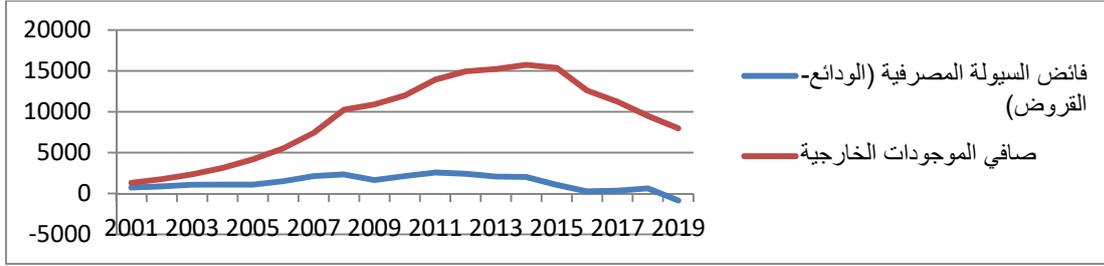
5.4 فائض السيولة الهيكلية في المنظومة المصرفية:

اختلف الباحثين حول محددات فائض السيولة، فيمكن أن تحتفظ المصارف بالسيولة لأسباب إدارية المرتبطة أساسا بالاحتياط لحالة عدم التأكد وخطر السيولة، كما يمكن أن يكون احتفاظها لأسباب غير إدارية والمتعلقة أساسا بتخلف النظام المصرفي والمالي (جعفري و شلغوم ، 2017، صفحة 224).

بمعاينة وضعية السيولة المصرفية، يظهر أنها انتقلت مع بداية الألفية الثالثة إلى وضعية فائض السيولة خلافا سنوات التسعينيات التي تميزت بشح السيول، فقد عرف فائض السيولة تزايدا مستمرا طوال الفترة (2001-2008) حيث انتقل من 712.234 مليار دج في سنة 2001 إلى 2323.8 مليار دج سنة 2008، ليعرف انخفاضا محسوسا إلى 1646.7 مليار دج خلال سنة 2009، بسبب الصدمة الخارجية المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية، ليعاود الارتفاع مجددا، لتعرف الفترة (2012-2016) انخفاضا مستمرا لفائض السيولة حيث انتقل من 2558.6 مليار دج سنة 2011 إلى 248 مليار دج سنة 2016، لتتحول المنظومة المصرفية إلى عجز في السيولة خلال سنة 2019.

الشكل 3: تطور فائض السيولة في المصارف التجارية الجزائرية و صافي الموجودات الخارجية خلال الفترة

(2001- ديسمبر 2019). (الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie : «Rapports annuels de 2002 à 2017, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, de 2008-2019».

تؤكد تقارير بنك الجزائر طوال الفترة (2002-2015) أن فائض السيولة هو وضعية هيكلية، حيث تشكل عوائد قطاع المحروقات النسبة الأكبر من الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر، التي تمثل مصدرا أساسيا لفائض السيولة، فقد عرفت تراكما مستمرة طوال الفترة (2001-2016) فمن 1310.7 مليار دج إلى 12596 مليار دج، لتتناول وتستقر عند 7971.2 مليار دج سنة 2019، كنتيجة لاستمرار الانخفاض في أسعار البترول. فبالرغم من السيولة الممتصة، إلا أن وضعية فائض السيولة بقي مستمرا، لم تعد المصارف الأكثر سيولة والأقل تنوع في أصولها يدعم قدرة بنك الجزائر نظرا لفائض السيولة الكبير، بل ضعفت قدرته على التأثير في عرض القروض، و السيطرة على معدل التضخم.

6.4 ارتفاع المخاطر في المنظومة المصرفية:

تتميز المصارف في القطاع المصرفي الجزائري بنفورها اتجاه المخاطر نتيجة لضعف البيئة المعلوماتية، الذي كرس معه فائض السيولة الإدارية، وجعلها تمتنع عن الإقراض، يتم الاستعانة بمؤشر القروض المتعثرة للتعبير عن وضعية المخاطر في القطاع المصرفي في الجزائر.

الجدول 4: نسبة القروض المتعرة إلى إجمالي القروض (%) خلال الفترة (2009-2019).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
-	12.7	-	11.4	9.8	9.2	10.5	11.7	14.4	18.3	21.1	الجزائر
-	5.4	-	-	4.9	5.6	7	7.7	8.5	8.2	6.7	الأردن
3.4	-	4.7	4.3	3.9	4	3.5	3.23	2.9	3	2.7	بيرو
4.7	-	5.5	10.4	5.1	6.2	5.8	4.1	2	1.9	4.2	أوغندا
1.5	-	1.6	1.6	1.6	1.71	1.9	2.02	2.7	3.3	3.6	ماليزيا
3.1	-	3.6	3.9	3.3	2.9	2.7	3.5	3.5	3.1	4.2	البرازيل

Source : World Bank, «global financial development database».

يلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة مرتفعة نسبيا في الجزائر، حيث تراوحت بين (9.2% - 21.1%)، خاصة عند مقارنتها بدول عربية كالأردن التي تراوحت ما بين (4.9% - 8.5%)، ودول نامية كالبيرو وأوغندا التي كانت ما بين (2.7% - 4.7%)، (2% - 10.4%) على الترتيب، ودول صاعدة كماليزيا، البرازيل أين لم تتجاوز نسبة القروض المتعثرة فيها 3.6%، 4.2%، الشيء الذي يعكس زيادة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي، ويجعل المصارف تحتفظ بسيولة فائضة وأكثر حذرا في عملية الإقراض، ما يضعف قدرة بنك الجزائر في التأثير على عرض القروض والنمو الاقتصادي أوقات الانكماش.

6.4 تخلف السوق المالي:

تعرف المصارف في إطار المنظومة المصرفية الجزائرية قلة تنوع في ميزانيتها العمومية خاصة ما تعلق بجانب الأصول، ما يكرس فائض السيولة في المنظومة المصرفية وضعف إدارته، وهذا يرجع أساسا لغياب دور السوق المالي، الذي يتيح بدائل متنوعة لتوظيف تلك الفوائض، حيث يقتصر عدد المؤسسات المدرجة فيه على أربعة مؤسسات في أحسن الأحوال، ما يعكس ضعف رسمته وضعف قيم الأسهم والسندات المطروحة. أما السوق النقدية فهي حديثة النشأة وضيقة، فبالرغم من زيادة عدد المتدخلين بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، إلا أن نشاطها يبقى ضعيفا، خاصة ما تعلق "بالسوق النقدية البينة بين المصارف التي تعتبر ضئيلة ومتذبذبة" (بنك الجزائر، 2012، صفحة 174)، أما سوق الدين الحكومي فهو الآخر يعرف ضعفا في قيمة ونوعية الأوراق المالية المصدرة، الأمر الذي أضعف قدرة بنك الجزائر للتدخل في السوق المالي، حيث عرقل ذلك تنفيذ عمليات السوق المفتوح التي يمكن أن تساهم في إدارة فائض السيولة خلال هذه الفترة.

5. الخاتمة

تبين بعد التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على قناة الائتمان الضيقة في الجزائر، أنه بالرغم من طبيعة المنظومة المالية في الجزائر التي تعكس وجود أهمية لهذه القناة لنقل قرارات السلطة النقدية والتي تظهر من خلال تعاظم دور الجهاز المصرفي في عملية التمويل مقارنة بدور السوق المالي، إلا أنها غير فعالة كما أكدته العديد من الدراسات، لذلك عملت هذه الدراسة على البحث عن أهم العوامل التي تجعل المصارف أكثر مرونة وقدرة لعزل ميزانيتها اتجاه صدمات بنك الجزائر، والتي تؤدي إلى عرقلة آلية عمل هذه القناة وتضعف قدرته على التأثير في احتياطات المصارف ومنحها للقروض، تتعلق تلك العوامل بخصائص المنظومة المالية والمنظومة المصرفية بالتحديد خلال فترة الدراسة. فقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

✓ وجود سوق مصرفي ذو تركيز مرتفع، يؤدي إلى تباين سياسة بنك الجزائر ويضعف قدرته على التأثير على الميزانية العمومية الإجمالية للمصارف، بحيث تكون استجابة المصارف الصغير أكبر، مقابل استجابة ضعيفة للبنوك الكبيرة التي يكون تأثيرها أكبر في نقل القرارات النقدية؛

✓ فائض السيولة مرتفعة خلال الفترة (2001-2015)، الناتج عن الأسباب الهيكلية للاقتصاد الجزائري لاعتماده على قطاع المحروقات، ليرتبط على هذه الوضعية ضعف ومحدودية تأثير بنك الجزائر على الميزانية العمومية للمصارف والاحتياطات وعرض القروض المصرفية ومن ثم مستوى التضخم؛

✓ الارتفاع النسبي للمخاطر في بيئة الائتمان المصرفي التي تدفع المصارف الاحتفاظ بسيولة فائضة وللإحجام عن منح القروض، وبالتالي ضعف تأثيرها على الناتج والتضخم؛

✓ سوق رأس المال شبه غائب، وسوق نقدية ضيقة، يتراجع معها قدرة بنك الجزائر تسيير السيولة ويعرقل إدارة السياسة النقدية.

عليه يتطلب تفعيل دور هذه القناة، إصلاح الآليات اللازمة لعملها، ذلك من خلال إحداث العديد من الإصلاحات في هيكل المنظومة المالية والمصرفية، بداية من تطوير السوق المالية خاصة ما تعلق بالسوق النقدية ما بين المصارف وسوق الدين الحكومي؛ التقليل من حدة التركيز في المنظومة المصرفية وبعث روح المنافسة؛ تحسين البيئة المعلوماتية التي تنشط فيها المصارف؛ إدخال المبتكرات المالية في الساحة المالية التي تتيح المصارف إدارة أفضل لمخاطرها وتخفيض من حدة النفور اتجاه المخاطر التي تعيق عملية الإقراض.

6. المراجع:

- بقبق ليلي أسمهان ، و سنوسي بورقعة (2016)، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة- حالة الجزائر- (دراسة قياسية 1990-2014). مجلة الاقتصاد والمال، مجلد 2(العدد 1)، الصفحات 1-26،
- جعفري يحي ، شلغوم عميروش (2017)، أثر السيولة المصرفية على فعالية انتقال آثار السياسة النقدية: حالة الجزائر(2014 : Q4:2001-Q4)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، مجلد 17(العدد 2)، الصفحات 223-240،
- شلغوم عميروش (2018/2017)، تحولات النظام المالي وفعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بنك الجزائر (2012)، التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية والنقدية في جزائر لسنة 2011، الجزائر.

- Hubbard Glenn (1995), credit channel for monetary policy, *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, Vol.77, Issue.3, pp: 63-77.
- Altunbas Yener, Gambacorta Leonardo, Marqués David (2007), Securitisation and the Bank Lending channel, *ECB Working Paper Series*, No.838, European Central Bank.PP: 1-37.
- Bernanke Ben S., & Gertler Mark (1995), The Credit Channel of Monetary Policy Transmission, *The Journal of Economic Perspectives*, Vol.9, Issue.4, pp:27-48.
- Iacoviello Matteo, Minetti Raoul (2008), The credit channel of monetary policy: Evidence from the housing market, *Journal of macroeconomics*, Vol.30, Issue.1, pp: 69-96.
- Martynova Natalya (2015), Effect of bank capital requirements on economic growth: a survey, *DNB Working Paper*, No.467, Netherlands Central Bank, Research Department, pp: 1-21.
- Peek Joe, Rosengren Eric S. (2013), The Role of Banks in the Transmission of Monetary Policy, *Public Policy Discussion papers*, No.13-5 , Federal Reserve Bank of Boston, pp: 1-30.
- Plihon Dominique (2004), La monnaie et ses mécanismes, *Édition La Découverte*, Paris.
- stakėnas Julius, Stasiukynaitė Rasa (2017), Monetary policy transmission : the case of lithuania, *Baltic journal of economics*, Vol.17, Issue. 1, pp: 1-24.
- Boivin Jean, Kiley Michael T., Mishkin Frederic S. ((b) 2010), How has the Monetary Transmission Mechanism Evolved Over Time?, *NBER Working paper Series*, No.15879, pp: 1-88.

- Ferreira Cândida (2010), The credit channel transmission of monetary policy in the European Union: a panel data approach, *Banks and Bank Systems*, Vol.5, Issue. 2, pp: 230-240.
- Kierzenkowski Rafal. (2001), Le canal étroit du crédit : une analyse critique des fondements théoriques, *Document de CREFED, Université Paris Dauphine*, paris, pp: 1-26.
- Ouédraogo Seydour (2011), Banques et transmission monétaire dans l'UEMOA(Thèse Pour l'obtention du titre de Docteur), Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, Auvergne.
- COSOB (de 2005à 2019), Rapports annuels de la COSOB, Disponible sur : <http://www.cosob.org/publications-rapports-annuels.htm>.
- World Bank, global financil development database, accessible at : (<http://econ.worldbank.org/>) .
- Banque d'Algérie (de 2008-2019), Disponible Sur le site: (<http://www.bank-of-algeria.dz>). Banque d'Algérie. (de 2002 à 2017). Rapports annuels.